

مقدمة الطبعة الأولى

أحمدُ الله تعالى وأشكره، ومن مساوئ عملي أستغفره، وأصلي وأسلم على خير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم الذي جاءنا بالبينات والهدى .. وبعد..

• الربيع العربي، ويليهِ عمّا قريب - إن شاء الله - الشتاء الأوروبي، ثم الخريف الأمريكي، ثم يهّل الصيف على شرق آسيا والصين والهند، وتصبح الكرة الأرضية يسودها الهرج والمرج .. وفي ظل هذا تقوى شوكة الإسلام وشكيمة أهله، وتضعف شوكة الغرب ويتفرق ويتشردم، وهذه سنة الله تعالى في الماكين، الذين يريدونها فوضى خلّاقة، ومن الأمثال العربية والحكم التراثية: « مَنْ حَفَرَ حُفْرَةً لِأَخِيهِ وَقَعَ فِيهَا ».

• إن الواقع الذي نحياه في دولنا الإسلامية والعربية في ظل الأحداث الجارية يجعل الخواطر والأفلام تتصارع في الأذهان والأوراق، في كشف غموض ما يحدث، وإزالة الإشكال عن تصوّر حقيقة هذا الواقع، ووضع الأطر العامة التي من خلالها نستطيع إيضاح المفاهيم الحقيقية لهذه المستجدات من القضايا والأمور الملمّة بنا.

وبناءً عليه أقدم على الكتابة في هذا الموضوع - محاولاً تبني الموضوعية في البحث والعرض - غير مدعي الإتيان بما لم يأت به الأوائل، وإنما هذا جهد المقل، أحاول فيه بيان بعض ما فتح الله به علينا مما استعجم واستعصى فهمه على بعض بني أمتنا.

فالنظر بعين البصيرة فيما يجري ويدور حولنا من أحداث، تدعوه بصيرته إلى السؤال عن مجموعة من الأمور، منها:

• هل تنجح هذه الثورات، وتلك الانطلاقات الشعبية في تحقيق الأمانى العربية؟ أم سوف يتحقق الحلم الأمريكي الأوروبي الصهيوني في الشرق الأوسط الجديد، الذي يرمي إلى تقسيم الدول العربية (الممزقة) إلى دويلات أكثر

تمزيقاً وكيانات صغيرة؟ .. أم يسود حُكمٌ ديمقراطي صحيح وعادل - كما يزعمون - ؟ .. أم يعود الناس إلى شريعة الإسلام ومنهج الرحمة ؟!

• تعددت الأحزاب داخل الدولة الواحدة، وتشابكت الأفكار من إسلامية واشتراكية وليبرالية وعلمانية ورأسمالية وديمقراطية؛ حتى ما أطلقوا عليه اسم «التيار الإسلامي» أصابته بطبيعة الحال آفة الحزبية والتباين بين فصائله؛ فهؤلاء الإخوان والصوفيّة والسلفيّة بمدارسها وتوجّهاتها، وغيرها من الأحزاب والتجمّعات الوثنيّة والناصرية والمدّعية الوطنيّة، حتى قد يصل عدد الأحزاب الجديدة في الدولة الواحدة إلى (١٥٠) حزباً وحركةً وتجمّعاً سياسياً.



• والديمقراطية هي العِبَاءَةُ التي يَسْتَرِبها الجميع، والدعوى التي التفّ حولها الناس، وبما أنها أشهر هذه الدعوات التي قامت على أساسها أغلبية هذه الأحزاب، وأصبحت هي المتكأ الذي يتكئ عليه كل مَنْ أراد تمزيق وحدة الدولة.

• وبما أنّ الديمقراطية هي أوسع هذه الدعوات انتشاراً، وأكثر الدعوات التي التفّ حولها الكثير من أبناء أمتنا، مُفْتَنِينَ بِرُوعَةِ تلك العِبَاءَةِ، وجمال منظرها، غير مُدركين ما وراءها من متاعبٍ وتناحرٍ.

• لذا وَجَبَ علينا معرفة حقيقة الديمقراطية، وتعريفها، وبيان نشأتها، والأحوال التي دَعَت لنشأتها، ومزاياها، وأشهر عيوبها، ومدى مشروعيتها في شرع الله ﷻ، سواء الآليات، من حيث: [المتقدّمون للانتخابات، وتكوين الأحزاب، ووضع الدساتير، وتحديد مُدَّة الرئاسة، والذمّة الماليّة، والقول للأكثرية، والسلطات الثلاث (التشريعية، والقضائية، والتنفيذية)، وأداء اليمين (القَسَم)، والمواد فوق الدستورية]، أو المنهج والمبادئ من حيث:

[العلمانيَّة، والليبراليَّة، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعيَّة، والمساواة وحقوق المواطنة، والحُكم للشعب (والصواب: الحُكم للأكثرية)، والنظام الرأسماليُّ، والعولمة والحدائثة].

• والدِّيمِقْرَاطِيَّةُ نظامٌ مَطَّاطِيٌّ يَخْتَلِفُ مِنْ دَوْلَةٍ إِلَى أُخْرَى، يَظْهَرُ ذَلِكَ جَلِيًّا مِنْ مَفْهُومِهَا الْيُونَانِيِّ الْقَدِيمِ «حُكْمُ الشَّعْبِ» أَي: مِنَ الشَّعْبِ لِلشَّعْبِ، وَوَصُولًا إِلَى مَفْهُومِ الدِّيمِقْرَاطِيَّةِ الْحَدِيثَةِ. وَهَذَا يَجْعَلُنَا أَوْلًا نَعْرِفُ عَلَى الدِّيمِقْرَاطِيَّةِ كَمَا هِيَ عِنْدَ أَهْلِهَا، وَمِنْ خِلَالِ مَنْظُورِهِمْ، ثُمَّ نَتَنَاوَلُهَا مِنْ مَنْظُورِ إِسْلَامِيٍّ شَرْعِيٍّ.

ويشتمل هذا البحث على: مقدمة وتمهيد وأربعة عشر بابًا، وخاتمة .

أَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ، فَعَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ، وَأَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْعَلَ مَا سَطَّرَهُ الْبَنَانُ مَوْهَلًا لِنَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ الْجَنَانِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وكتبه

أسامة بن محمد بدوي البراجنة



مقدمة الطبعة الثانية

بفضل الله تعالى قد نفذت الطبعة الأولى فورَ صدورِها. وزاد الطلب عليها، وهذا يُبشِّرُ بالخير والوعى، وسوف يحقّق الكتاب النتيجة المرجوة منه بإذن الله تعالى بعد أن كشفنا النقاب عن زيف وخداع وسراب هذه الديمقراطية، وخطرها على الدول العربية والإسلامية.

وها آنذا أقدم الطبعة الثانية، وما زلتُ أقول وأحذّر حُكّام العرب والعالم الإسلامي من أن الديمقراطية هي البوابة للفوضى؛ فلنكن على حذرٍ وتوجُّسٍ منها، وليعلم الجميع أن الإسلام والديمقراطية نقيضان لا يجتمعان، فهما ضدّان. وعلى العلماء والدعاة وكل محبٍّ لأمته ووطنه أن يبيّن حكم الله تعالى في هذه الديمقراطية. فما جنت بلادنا من ورائها إلا الخراب والتناحر، مع وجود البدائل لدينا، وهو ما أخذه الغرب من إسلامنا وتاريخنا، ثم صاغه بما يلائم بيئته.

• كتب د. بشير زين العابدين (باحث وأكاديميٍّ سوريٍّ) تحت عنوان: «تطور فكرة تقسيم المشرق العربي في مراكز الفكر الغربية (من ٢٠٠١ - ٢٠١٣) ملخص تنفيذي»^(١): (تطور مفاهيم التقسيم، ومقترحات إعادة رسم خريطة المنطقة من خلال ثلاث مراحل رئيسية)، هي:

• **المرحلة الأولى:** ظهور فكرة التقسيم من خلال التسويق لمشاريع الحكم الفيدرالي، ودعم القوى المجتمعية خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٦ م).

وكان أول من طرح فكرة تغيير البنية الجيو-سياسية للمشرق الأوسط في مطلع الألفية الثالثة: الضابط المتقاعد «رالف بيترز» الذي نشر دراسة ذكر فيها: أن الحرب على الإرهاب ستبقى ناقصة ما لم تتم معالجة «قضايا الإرهاب الأصولي والتخريب

(١) مجلة البيان السعودية الشهرية، عدد (٣١٧) محرم ١٤٣٥هـ - نوفمبر ٢٠١٣، ص (٤٤ - ٤٩).

والكراهية الصادرة من الدول المحافظة التي لعبت دورًا في تقويض الأنظمة العلمانية، ونشر التطرف في العالم الإسلامي، وإعادة حقوق الإنسان إلى الوراثة»^(١).

• ثم دعا الخبير الاستراتيجي بمؤسسة راند «لوران موريس»، الإدارة الأمريكية إلى تبني حلول عسكرية متشددة إذا فشلت جهود الإصلاح في المنطقة العربية^(٢).

• ثم شارك القيادي في أوساط المحافظين الجدد، «وليام كريستول»، في مؤتمر بإيطاليا (يونيو ٢٠٠٢م)، وتحدث في مداخلته عن وجود أجندة أمريكية ستبدأ بالحرب على العراق، وتنتهي «بإسقاط الأنظمة الملكية في الخليج العربي»، وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أن المستمعين من النخبة الأوروبية قد صُغِقوا من صراحة كريستول، وأسلوبه المباشر في الطرح^(٣).

• وتزامنت تلك الأطروحات المتطرفة مع نشر تقرير تقدم به مؤسس معهد «هدسون» للدراسات الاستراتيجية، «ماكس سنجر»، لوزارة الدفاع الأمريكية (أغسطس ٢٠٠٢م)، يتلخص في الدعوة إلى إسقاط الأنظمة الملكية، ودعم المعارضة في الخارج لإنشاء جمهورية مستقلة في شرقي شبه الجزيرة العربية.

وذكر المتحدث باسم البنتاغون اللفتنان «مايكل هوم» أن سنجر قد اجتمع بأندرو مارشال، وهو أحد المقرئين من وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، ودار الحديث بينهما حول إمكانية إنشاء كيان جديد على أسس طائفية في الخليج العربي^(٤).

• وفي الفترة التي ظهرت فيها التقارير الداعية إلى إعادة رسم الخريطة العربية عام

(1) Ralnh Peters. «The Saudi Threat». Wall Street Journal. (4 th January 2002).

(2) A briefing at the Pentagon to the Defense Policy Board by Rand Corporation, prepared by Laurent Murawice. on 10 th July 2002.

(3) Richard Cohen, “Kristol Unwelcome Message,” The Washington Post, 11th June 2002.

(4) USA Today and the Financial Times, 21st August 2002.

(٢٠٠٢م)؛ كانت الإدارة الأمريكية منهمكة في إعداد خططها لغزو العراق، الذي تأسس فيه منذ عام (٢٠٠٣م) نظام سياسي يقوم على محاصصة إثنية- طائفية شبه رسمية، وأصبح الانقسام العرقي والطائفي في المحافظات العراقية أمراً لا يمكن تجاهله على أرض الواقع.

• ومنذ ذلك الحين بدأت تتضح ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للشرق الأوسط، والتي ارتكزت على دعامتي «دعم الديمقراطية»، و«تمكين الأقليات»، ابتداء من العراق، وانتهاء بدول الخليج العربي.

• ففي شهر مارس (٢٠٠٣م): نشر الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، «ليسلي غليب»، مقالاً بعنوان: «العراق.. حل الدول الثلاث»، دعا فيه إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دول على أساس عرقي وطائفي، وقد تبنت لجنة بيكر هذا المقترح الذي أيده أبرز أعضاء المجلس، ودعا غليب في مقاله إلى إنشاء دولة جديدة على أسس مذهبية في الخليج العربي بعد إنجاز مشروع تقسيم العراق^(١).

• وفي شهر أبريل (٢٠٠٦م): نشر معهد «غلوبال ريسيرتش» الكندي مقالاً لـ«غاري هلبرت» تحدّث فيه عن وجود مخططات أمريكية لتقسيم منطقة الشرق الأوسط على أسس إثنية وطائفية. وأكدت الدراسة أن نائب الرئيس الأسبق «ديك تشيني»، ونائب وزير الدفاع الأسبق «بول ولفويتز»، كانا من أبرز المؤيدين لفكرة التقسيم.

كما نشر المعهد تقريراً آخر في شهر نوفمبر من العام نفسه تحدّث الكاتب فيه عن إمكانية أن تشهد المرحلة المقبلة بذل جهود استخباراتية لتشجيع الأقليات في المنطقة للمطالبة بكيانات سياسية مستقلة^(٢).

(1) L. Glib. President of the Foreign Affairs Committee (2004) "Iraq: Three States Solution." New York Times. 10th March 2004.

(2) Mahdi Darius Nazemroava. «Plans for Redrawing the Middle East», (Global Research, 18th November 2006).

• في شهر يوليو (٢٠٠٥م): قام مركز «ستراتفور» للدراسات الجيوسياسية بنشر تقرير يشير إلى اعتزام الإدارة الأمريكية تقسيم العراق إلى ثلاث دول؛ بحيث يكون القسم الأول وسط العراق وعاصمته بغداد، والقسم الثاني في إقليم «كردستان العراق» الذي يمكن أن يتحول إلى دولة تتمتع بحكم ذاتي، أما القسم الثالث فيقع جنوب العراق، وعاصمته البصرة، ويقوم على أسس مذهبية بحتة، وورد الحديث عن إمكانية أن يضم القسم الثالث أجزاء من الخليج العربي، وأكد التقرير أن هذه المقترحات قد طرحت للنقاش في لندن مع بعض الساسة العراقيين^(١).

• **المرحلة الثانية:** الدعوة إلى دعم مطالب المعارضة الراديكالية بالانفصال السياسي والحكم الذاتي (٢٠٠٧-٢٠١٠م).

نشرت مجلة «ميدل إيست بوليسي» في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ يونيو (٢٠٠٧م) تقريراً يؤكد أن الأنظمة العربية باتت تشعر بالقلق من تنامي نشاط التنظيمات المتطرفة المرتبطة بإيران.

• وفي مطلع عام (٢٠٠٨م): صعدت طهران موقفها ضد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وكرّرت ادعاءاتها بتبعية البحرين لإيران، وذلك بالتزامن مع مطالبة زعماء الحركات الراديكالية بتقسيم الدول العربية على أسس مذهبية، ونقلت وكالة رويترز عن أحد زعماء هذه الجماعات المتطرفة قوله: «عندما يستقر الوضع في العراق وتعود ديمقراطية حقيقية، سيسود كيان شيعي آخر في المنطقة إضافة إلى إيران». وأكد المحلل الألماني «ماكسميلان تيرمال» أن أنظار هذه الجماعات في شرقي شبه الجزيرة العربية تنو إلى تحقيق الحكم الذاتي^(٢).

(1) Stratfor Center for Geopolitical Studies, April 2006.

(2) Ibid, p. 71.

• في هذه الأثناء واجهت مؤسسات دعم الديمقراطية الخمسة^(١) تهمًا رسمية بدعم الجماعات الراديكالية من خلال: إقامة ندوات حوارية وعقد اجتماعات تنسيقية مع زعماء هذه الجماعات، وتنظيم برامج تدريبية لهم في دول عربية وغربية، كبرنامج «قادة الديمقراطية» الذي رعته وزارة الخارجية الأمريكية عام (٢٠٠٨م).

وتعتبر مؤسسة «الوقف القومي للديمقراطية» (NED)، إحدى أبرز المؤسسات التي اتهمت بدعم جماعات المعارضة المتطرفة وتمويلها فيما يخالف قانون الدول التي تنشط فيها هذه الجماعات، وقد واجهت هذه المؤسسة - التي تعمل في أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم - تهمًا بخرق قوانين البلاد التي تعمل فيها، خاصة فيما يتعلق بتمويل هذه الجماعات.

• وشهد عام (٢٠٠٩م): بصفة خاصة محاولات حثيثة من قبل هذه المجموعات لتأزيم الموقف السياسي في دول الخليج العربية، والمطالبة بتشكيل كيانات مستقلة، ونظمت هذه الجماعات حملات احتجاجية اتسمت بالعنف وتتوجت بدعوة أحد رجال الدين المتشددين إلى الانفصال السياسي، وحض أتباعه على حمل السلاح ضد الدولة قائلاً: «كرامتنا أعلى من وحدة هذه البلاد...»^(٢).

• وقد دأب عديد من المحللين الغربيين على دراسة مظاهر الدعم الأمريكي لهذه الجماعات المتطرفة، وإبداء التفهم لمطالبها بالانفصال السياسي أو الحكم الذاتي، ومن أبرز

(١) مؤسسات دعم الديمقراطية هي:

١- الوقف القومي للديمقراطية: تأسست عام ١٩٨٣ (NED).

٢- المعهد القومي للديمقراطية: للشؤون الخارجية، وهو مؤسسة غير ربحية (NDI).

٣- المعهد الجمهوري الدولي (IRI).

٤- ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية، تديرها وزارة الخارجية الأمريكية (MEPI).

٥- الوكالة الأمريكية للتطوير الدولي (USAID).

(2) Sarah Leah Whitson. "Denied Dignity: Systematic Discrimination and Hostility toward Saudi Shia Citizens," Human Rights Watch, (3rd September 2009)

هذه الدراسات: كتابات الباحث الأمريكي من أصل إيراني «ولي نصر»، الذي أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنت مبدأ «تمكين الأقليات» في العالم العربي منذ عام (٢٠٠٣م)، وقد فرض ذلك عليها وضع سياسة جديدة للتعامل مع الأقليات في المنطقة الممتدة ما بين لبنان وباكستان^(١).

ورأى نصر أن مصالح الولايات المتحدة قد ارتبطت منذ ذلك الحين بجماعات إثنية وطائفية متحمسة لمشاريع دعم الديمقراطية الأمريكية... التي ستهيمن على الساحة السياسية في الشرق الأوسط، وستستحوذ على الموارد والثروات في مرحلة ما بعد الإطاحة بالديكتاتوريات^(٢).

• وفي عام (٢٠١١م): نشرت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية دراسة للباحث «أ. بينات» انتقد فيها نزوع الأنظمة الملكية إلى المحافظة على الوضع القائم؛ مما يندرج بعواقب وخيمة على الأوضاع الأمنية في المنطقة، وأشار الباحث إلى إمكانية أن تتعاون الإدارة الأمريكية مع إيران لدعم جماعات المعارضة بهدف تعزيز الديمقراطية في هذه الدول^(٣).

• وقد مثلت مرحلة الربيع العربيّ فرصة سانحة لأن يتقدّم مجموعة من الباحثين الغربيين بأطروحات أكثر جرأة فيما يتعلق بإعادة رسم خريطة المنطقة العربية على أسس إثنية ومذهبية؛ ففي الوقت الذي ركّزت فيه الحركات الشعبوية في الجمهوريات العربية

(١) هو «ولي نصر»: باحث أمريكي من أصل إيراني، وهو عضو بمجلس العلاقات الدولية الأمريكي، ومجلس الشؤون الأمريكية الإيرانية، اهتم مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي بنشر أبحاثه.

(2) Vali Nasr. «Regional Implications of the Shia Revival in Iraq», The Washington Quarterly, Summer (2004): 7-24.

(3) A. Bavvenat. «U. S. Policy Towards Bahrain and the Iran Factor», Foreign Policy Journal, (8th June 2011).

على تعزيز الحريات العامة، وإصلاح أنظمة الإدارة والحكم؛ انخرطت بعض مراكز الفكر الغربية في دعم توجّهات جماعات اللوبي الإيرانيّ والإسرائيليّ لمناقشة المشاريع التفتيتيّة، وترجيح كفة مطالب الجماعات المتشدّدة بالحكم الذاتيّ والانفصال السياسيّ.

ويمكن القول بأن المرحلة (٢٠١١-٢٠١٣م) قد مثّلت تحوُّلاً كبيراً في الفكر الغربيّ نحو ترجيح مشاريع إعادة تشكيل المنطقة على أسس فيدراليّة، وذلك في ظل اضمحلال دور الدولة وانحسار الأيديولوجيا وعجز المجتمعات العربيّة عن إفراز نخب سياسيّة ناضجة لتحل محل الأحزاب الشموليّة البائدة.

• **المرحلة الثالثة:** مرحلة الثورات الشعبيّة، وظهور مفهوم «التجزئة داخل الحدود» (٢٠١١-٢٠١٣م).

في محاضرة بمدرسة «جيرالد فورد» للسياسة العامّة طرح عرّاب السياسة الخارجيّة الأمريكيّة «هنري كيسنجر» فكرة تقسيم سوريا على أسس إثنيّة وطائفيّة، قائلاً: «هنالك ثلاث نتائج ممكنة: انتصار الأسد، أو انتصار السنّة، أو نتيجة تنطوي على قبول مختلف القوميات بالتعايش معاً، ولكن في مناطق مستقلة ذاتياً على نحو أو آخر، بحيث لا تقمع بعضها البعض، وهذه هي النتيجة التي أفضّل رؤيتها تتحقّق»^(١).

• وقد رأى الباحث في جامعة هارفرد، «روجر أوين»، أن التسوية الغربيّة للمنطقة العربيّة عقب الحرب العالميّة الأولى أنتجت دولاً مصطنعة لا يزال تحقيق الاستقرار

(1) Henry Kissinger characterizes Syrian war as «ethnic and sectarian conflict.» discusses other foreign policy issues at Gerald Ford centennial event. http://www.fordschool.umich.edu/news/?News_id=1111 (Monday, July 1, 2013).

متعدراً دون حكم عسكري استبدادي، ما يدفع بالمجتمع الدولي اليوم للبحث عن ترتيبات جديدة تهدف إلى تحقيق الاستقرار بصورة أكثر واقعية، وذلك من خلال إعادة تقسيم المنطقة وفق حدود جديدة تحظى باعتراف عالمي كما وقع في السودان، أو من خلال تطبيق مفهوم «التجزئة ضمن الحدود» كما هو الحال في العراق^(١).

• نشر الباحث بجامعة جورج تاون «غبريال شينمان»، بحثاً أشار فيه إلى أن الشرق الأوسط يدفع ثمن أخطاء الدول الغربية عندما رسمت خريطة المنطقة في مطلع القرن العشرين، مؤكداً أن مفتاح حلّ الأزمات السياسيّة في مرحلة الربيع العربي يكمن في إعادة رسم خريطة المنطقة فيما يتناسب مع طموحات الأقليات الإثنيّة والمذهبيّة^(٢).

(فَرْقٌ تُسَدُّ).

• نشر رئيس تحرير صحيفة هآرتز العبريّة، «ألف بن»، مقالاً أكد فيه ضرورة أن تسفر تطورات المنطقة عن صياغة خريطة سياسيّة جديدة .. وذلك عبر تأسيس كيانات سياسيّة جديدة، وهو الأمر الذي سيكسر عزلة إسرائيل ويتيح لها مجال المناورة .. واختتم بن مقاله بالقول: «لا نستطيع تجاهل أن إسرائيل هي لاعب أساسي في السعي نحو إقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلة وترسيم حدودها، وفي سياق متصل لن تكون إسرائيل بمنأى عن تأثيرات تفكك الدول المجاورة لها، لا سيما الأردن وسوريا والمملكة العربيّة السعوديّة، حيث يمكن لإسرائيل أن تتبنى سياسة ذكيّة تمكنها من تحديد الفرص الكامنة لانبثاق دول جديدة، وتساعد على استغلال هذه الفرص، وتجعلها قادرة على

(١) صحيفة الحياة، ٣١ مايو ٢٠١٣م (روجر أوين «المشرق العربي: من ترسيم الحدود إلى التجزئة ضمن الحدود»).

(2) Gabriel Scheinmann. "The Man that Ruined the Middle East." The Tower. <http://www.thetower.org/article/the-map-that-ruined-the-middle-east> (July 2013).

احتواء عملية التحول الحتمي بهدف تعزيز قوتها ونفوذها في المنطقة»^(١).

• وفي مقال آخر نشرته مجلة «فورين بوليسي» بعنوان: «الانفصال قد يكون مفيداً»، رأى خانا أن ولادة دولة جنوب السودان تمثل بداية الترتيبات لولادة دول جديدة في الشرق الأوسط على أسس إثنية ومذهبية، واقترح الباحث حزمة من الآليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لضمان استمرار هذه الدول واستقرارها، ... ودعا الدول الغربية إلى تقديم الدعم للهيئات الإقليمية والجماعات الانفصالية لتأهيلها حتى تكون قادرة على إنجاز عملية إعادة التقسيم^(٢).

• وقد نشرت في الفترة الماضية مجموعة من الدراسات التي تقترح حلّ الأزمة السورية على أساس إعادة الفرز الجيو-سياسي ضمن إطار الحدود القائمة، ولعل أبرزها الخريطة التي نشرها «معهد دراسات الحرب»، والتي توقعت تقسيم الكيان الجمهوري إلى ثلاثة أقسام: رقعة شمالية شرقية يسيطر عليها الأكراد، وأخرى وسط وشمال غربي البلاد تسيطر عليها المعارضة في حلب، وذلك مقابل الاعتراف الدولي بسيطرة النظام على دمشق وحمص واللاذقية وطرطوس^(٣).



(1) Aluf Benn, «Caution: Middle East under Construction », Haaretz, 25th March 2011.

(2) Parag Khanna . How to Run the World: Charting the Course to the Next Renaissance. Random House (2011).

(3) Will Fulton. Joseph Holliday and Sam Wver. «Iranian Strategy in Syria». joint report by AEI's Critical Threats Project and the Institute for the Study of War, (May 2013).

• مشاريع التقسيم، وإشكالية الهوية السياسية لدى الجمهوريات العربية:

في مقابل مشاريع التقسيم التي طرحتها مراكز الفكر، تبنت الحكومات الغربية مفاهيم تعزيز الإصلاح السياسي في البلاد العربية كخيار استراتيجي، وترتكز هذه السياسة على إعادة صياغة الأنظمة السياسية من خلال إضعاف مؤسسات الحكم المركزي، ودعم المجموعات الإثنية والمذهبية التي تطالب بدور أكبر في إدارة شؤونها ضمن إطار الدولة.

• وفي الفترة الممتدة ما بين (٢٠٠٧ و ٢٠١٠م): ظهرت ملامح التعاون بين الإدارة الأمريكية وبعض المنظمات التي تمتلك أجنداث مذهبية، ما أدى إلى تنامي مشاعر القلق لدى بعض الحكومات العربية.

• في مرحلة الثورات الشعبية التي اجتاحت المنطقة في الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٣م)، بدأت تظهر مفاهيم جديدة في تطبيقات التقسيم والتي يمكن تسميتها: «التجزئة داخل الحدود» ... لا يمكن تصور قيام دول مستقلة على أساس مذهبي أو إثني؛ إذ إن المجتمعات العربية تتسم بالتعددية، في حين يغلب على المدن العربية ظاهرة الاختلاط بين مختلف المجموعات.

• وقد حاولت فرنسا إنشاء منظومة من الدول الطائفية في سوريا خلال الفترة (١٩٢٠ - ١٩٣٦م)، إلا أن جميع محاولاتها باءت بالفشل^(١).

ثم يختم صاحب المقال مقاله بقوله: «يمكن القول بأن الوقت قد حان لتقضي النماذج الناجحة في مجال التكامل الإقليمي، وتحفيز النخب العربية لملء الفراغ، والخروج

(١) تمثل المشروع الفرنسي في إعلان: دولة لبنان الكبير في سبتمبر ١٩٢٠م، ودولة حلب في ٨ سبتمبر ١٩٢٠م، ودولة العلويين في ٢٣ سبتمبر ١٩٢٠م، ودولة جبل الدروز في ٢٠ أبريل ١٩٢١م، ودولة دمشق التي اتخذت من العاصمة اسمًا لها، لكن هذه الدويلات الطائفية لم يكتب لها النجاح، فانضمت دولتا حلب ودمشق في ١٩٢٤م، واتخذ قرار ضم مناطق الدروز والعلويين للدولة السورية في ١٩٣٦م.

بأطروحات علمية جادة لمعالجة الهوية السياسية للكيانات العربية في هذه المرحلة الحرجة من التحول البنيوي». اهـ .

إن أمريكا تنظر إلى الشرق الأوسط من بعيد، وهو يحطم بعضه بعضاً، ليسهم ذلك في حفظ أمن إسرائيل، والحفاظ على النفوذ الإقليمي الإيراني لشغل دول الخليج به، وذلك بعد أن سلمته أمريكا العراق وانسحبت منه، وهي الآن تتغاضى عن تدخل إيران في سوريا.

فإلى متى تظل أمتنا ودولنا العربية والإسلامية سلبية مسلوقة الإرادة والتخطيط لمستقبلها، ومواجهة خطط أعدائها الرامية إلى فرقتها لتسود (فَرَّقْ تَسُدْ)؟! .

ومتى تعود هذه الدول إلى الأمة الواحدة، كما يتلى ذلك في القرآن الكريم؟! .

قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

ومتى نرفض هذه الديمقراطية ونتبرأ منها ومن أصحابها الذي يكيلون بمكيالين، ومطامعهم وأنيابهم متوجهة إلينا، ونحن نرقص من أجلها، ونطبل فرحاً بقدمها؟! .



« أوضاع بلاد الشرق السياسية مُفعمّة بالفساد والديكتاتوريات والاستبداد والظلم، ومصادرة الحريات، وقد بدا من التذمّر والصّجر والتحشّر على واقع الحال ما يجعله محلاً للشفقة واللّوعة والأسى. وإن مسألة إعادة انتخاب الرئيس الفلاني أضحى مما يتفكّه به الشارع والإعلام الدولي. وهذا لا شكّ أفضل مناخ لتسويق الدعوة للإصلاح السياسيّ، ونشر الديمقراطيّة الموسوسة فيما يسمّى بالشرق الأوسط المحزون.

ولكن هل يعقل في المنطق الإنسانيّ أن يصبح الشيطان ملاكاً، أو ينقلب الذئب راعياً، أو اللص حارساً؟! .

لقد أغرق الغربُ الشرقَ بالردائل في شتّى المجالات، ثمّ صار هو الصياد المنقذ له،

فاستسلم الغريق لمنقذه وهو لا يدري أن اليد التي مدّت له حبل النجاة هي اليد نفسها التي أودت بمملكته وكادت تذهب بحياته !!

• ألم تعلم أن الديمقراطية في الغرب ليست للتصدير.. ولكن نوع آخر من الديمقراطية المفلترة..

فالديمقراطية التي تخلع عن الشعب رِبقة الاستبداد والظلم، وتعطيه الحق في العودة إلى دينه وتحكيم شريعة ربه، وترسيخ أسباب الصلاح من العدل والأخلاق والحق والحرية بقوة القانون.. إن ديمقراطية من هذا النوع ممنوعة في بلاد الشرق، ولو تسرّب شيء منها فإن قمعه ووأده في مهده هو عين الديمقراطية والحرية.

فعينة الديمقراطية الخاصة مُصنّعة وجاهزة للتصدير.

إنها ديمقراطية لتنصيب أذنان جديدة.. وتجربة العراق ومصر ليست ببعيدة.

هكذا كانت ديمقراطية العراق ومصر.. ديمقراطية تمرّ من خلال أكفان الموتى،

وتعبر فوق أشلاء الضحايا !!

عمالةٌ وخيانةٌ واستزاق على حساب الدين والشرف، ولكن بشكل جديد يكاد بزينته وتفنّن ألوانه يُعمي الأبصار والبصائر.

• ديمقراطية أجزاء: تيارات وأحزاب واتجاهات يضرب بعضها بعضاً، قد اجتمع فيها كلُّ ضدٍّ وكلُّ نقيص، هذا شيوعي، وذاك قومي، وآخر علماني، وآخر إسلامي...

ليس مهمّاً هذا التناقض، بل هو مقصود الديمقراطية الأعظم في بلاد المسلمين في الشرق وغيره.

• إنه ارتفاع لأصوات الباطل، وصيحات الفرنجية، ونداءات العلمنة، والقفز فوق

أسوار الحدود والحرّمات، بقوة النظام العالمي الجديد وسلطان القانون الحديث.

ولتكن أصوات الإسلام الصحيح الناصع الأصيل خافتة لا يُسْمَع لها حِسٌّ ولا رِكْزٌ، كصوت جماعة النمل تصرخ مستغيثةً وسط جحافل جيش عمرم تدكُّ سنابل خيله كلَّ ناشزٍ ومنبسط.

ولا يبقى عاليًا إلا صوت لصفويَّةٍ مخرَّفة أو مرجئة يزَيِّنون الباطل، ويُسَيِّدون المنافق.

● والسؤال: هل يرضى الغرب بديمقراطية في الشرق تأتي بالخطر الأعظم؟!

● هل تظن أن الغرب بعث جيوشه، وأنفق من خزائنه وخزائن أصدقائه، وضحَّى بفلذات أكباده رجالاً ونساءً ليرى ديمقراطيَّةً تفتح أبوابها لهذا الدين الذي يمثل عندهم خطر المستقبل الأوحده، وليبدل العولمة الحديثة بعالمية الإسلام؟؟

● لقد زرع الغرب في بلادنا نبات السُّوء من التسلط والاستبداد والطغيان، ورعاه بالسُّقاية والرعاية عقوداً طويلة، فهل يعقلُ أحدٌ أنه عاد لرشده والتوبة النصوح، وقرَّر أن يغيِّر ما زرعه، ليحِلَّ محلَّه شجرة طيبة من الحرية، وأخرى من الدِّيمقراطيَّة، تكفيراً عن خطاياها؟!

● هل صحيح أن الغرب قَلِّقَ لما يحدث في بلادنا من غياب الدِّيمقراطيَّة، ومصادرة الحريات، ومراقبة الصحف والمجلات والفضائيات، وأن مسألة حقوق الإنسان عندنا من أكثر المسائل التي تؤرِّقُ نومه وتعكِّرُ تفكيره؟؟

إن الغرب يقوم ولا يقعد عندما يُعتقل رجل ليبرالي أو علماني أو ملحد أو كافر، ولا يتحرَّك له ساكن من قتل آلاف المسلمين وإبادتهم!

● إنه على علم تام بما تُغصُّ به السجون في كثير من بلادنا من طلاب الحق، والمطالبين بالعدل والحرية، ومنذ زمن بعيد وإلى اليوم، وهو على علاقة وطيدة مع كثير من حكام تلك البلاد والقابضين على زمامها، بعض تلك العلاقات مفتوحة معلنة، وبعضها لا يعلم بها إلا اليسير من الناس بعد علم الله تعالى.

• الاستقرار السياسيّ والفضي السياسيّة كلاهما مطلوب للغرب حسب المصلحة والمفسدة المتعلقة بالحكومات الغربية المراقبة للحالة السياسيّة.

فإذا كان الاستقرار يعني استقرارًا للمصالح الغربية فيها ونَعَم، وإن كانت الفوضى السياسيّة ستأتي بالخطر على المصالح الغربية فبئست هي، وإن كانت الفوضى السياسيّة ستكون خادمة للمصالح الغربية فَيَا حَيْهَلًا حَيْهَلًا حينئذٍ بتلك الفوضى، وليباركها الرَّبُّ (كما يقولون)، وإن كان الاستقرار السياسيّ فيه نوع من تحجيم أو تعطيل لتلك السياسة والمصالح فَبُعْدًا وَتَبًّا... !!!

فالسياسة عندهم لا دين لها، وإن الدعوة لإصلاح النظام السياسيّ، والمناداة بالدِّيمِقْرَاطِيَّةِ والحرية والتعدديات الحزبية، إنها أشبه ما تكون بدعوة الثعلب لعصفور صغير يقف فوق غصن شجرة.. تارة تجده ثابتًا مستقرًا، وتارة تراه مُتَرَنَّخًا مُهْتَرًا تحت وطأة ربح تهب من هنا أو هناك، والثعلب يدعوه: ماذا عليك أيها العصفور الوديع لو نزلت من عليائك إلى حيث الأرض والمهاد والاستقرار، فقد آلمني اهتزازك، وأوجعني رَجْفُكَ، وتارة يدعوه للبقاء مكانه ناهيًا له عن أن ينتقل إلى شجرة أخرى علّه ينال منه بقفزة أو وَثْبَةٍ، وليس للعصفور في الدّعوتَيْنِ مصلحة، وإنما هو في الحالتين صيدٌ للثعلب الماكر. وهيهات أن ينقلب الثعلب عصفورًا ولو كَسَى مَكْرَهُ رِيشَ الدنيا وما فيها.

﴿مَكْرُوا مَكْرًا وَمَكْرًا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (النمل) ^(١).



وكتبه

أسامة بن محمد بدوي البراجنة



(١) انظر كتاب الخطاب الديني بين تحديث الدخلاء وتجديد العلماء، للدكتور/ محمد نعيم ساعي.

التمهيد:

• علينا ألا ننظر إلى الديمقراطية من خلال أكبر دولة راعية لها، فعلى سبيل المثال عند قراءة ما كتبه الكاتب والمفكر الأمريكي «نعور تشومسكي» في كتابه «الدولة المارقتة» وهو يتحدث عن جرائم أمريكا - الدولة الراعية للديمقراطية - في الداخل مع السود والهنود الحمر وشعوب أمريكا اللاتينية، فهي لم تقتصر على المسلمين في المعاملة الإجرامية، وإنما الإنسانية عامة، وكذا يتضح لك ما أشرنا إليه عند قراءة ما كتبه المفكر الفرنسي «رجاء جارودي»، لأن الديمقراطية قد تختلف في المفهوم وآليات التطبيق من دولة إلى أخرى. ولكن لا بُدَّ من الإجابة على الأسئلة التالية؛ لأنَّ ما يهْمُنَّا أولاً هو: مصالحننا ومصالح أُمَّتِنَا.

السؤال الأول: هل المخرج من أزمنا الحالية يكمن في النظام الديمقراطي، أم أن هذا النظام هو المدخل إلى الفتن التي نريد أن نخرج منها؟!

السؤال الثاني: هل يتم تعاملنا مع الديمقراطية على أننا دول إسلامية عربية أم قومية علمانية؟!

السؤال الثالث: هل سنتعامل مع الديمقراطية على أننا متبعون أم تابعون؟!

السؤال الرابع: هل من الديمقراطية إعطاء حق «الفيتو» لخمس دول من بين كل دول العالم الأعضاء في مجلس الأمن، وليس منهم دولة واحدة إسلامية أو عربية؟!

السؤال الخامس: هل من الديمقراطية أن تصنع أمريكا أسلحة وأجهزة ووسائل للتعذيب، وتقوم بتصديرها إلى دول العالم الثالث «كما يزعمون»؟!

السؤال السادس: كيف سمحت الديمقراطية بالإشراف الكامل على سجن ومعتقل جوانتانامو، وسجن أبو غريب؟!

السؤال السابع: هل من الديمقراطية أن يقوم الجنود الأمريكان في العراق وأفغانستان بلعب الكرة بالرؤوس الآدمية، وعمل أصابعهم ميداليات لهم؟!

السؤال الثامن: هل هذه الديمقراطية هي التي جعلت الرئيس «أوباما»، ورئيس وزراء صهيون يتفقان على: أن على رئيس السلطة الفلسطينية «محمود عباس» أن يختار بين السلام مع إسرائيل أو الصلح مع حماس؟!

السؤال التاسع: أليست الديمقراطية هي التي سعت وشجعت دول الاتحاد الأوروبي إلى أن تكون أوروبا موحدة، وإقامة التحالفات مع بعضها البعض، وفي المقابل يُقِرُّ الكونجرس الأمريكي خطة تقسيم الدول العربية والإسلامية إلى دويلات وكيانات صغيرة تتصارع فيما بينها، وتمدهم بالمال والسلاح والمعونات من أجل ذلك، فهل هذه هي الديمقراطية؟!

السؤال العاشر: هل من الديمقراطية أن تتبنى النظم الديكتاتورية في البلاد العربية والإسلامية، وتقدم لها المساعدات والمعونات، وتتستر على استبدادهم واستعبادهم لشعوبهم، وذلك من أجل استمرار مصالحها، وإثارة الشعوب على حكامهم؟!

السؤال الحادي عشر: هل من الديمقراطية أن تكون دول العالم الثالث محطّات تجارب، وأن تُستخدم أراضيها لدفن النفايات النووية، وأن تُقام على أراضيها كل الصناعات التي تلوث البيئة بعد إلغاء هذه الصناعات عندهم، ثم يسترّدون المنتج النهائي إليهم؟!

السؤال الثاني عشر: هل حققت الديمقراطية السعادة والسكينة والأمن والأمان للشعب الأمريكي، أم صارت أمريكا في ظل هذا النظام أولى دول العالم في معدلات الجريمة، وانتهاك حقوق الإنسان، وعدم توفير الأمن والأمان حتى صار الشعب الأمريكي أول شعوب العالم قيدًا وسجنًا بسبب القروض البنكية؟!

السؤال الثالث عشر: هل من الديمقراطية حرقُ المصاحف، ومنعُ الآذان والحجاب والنقاب، وتقييدُ حرية المسلمين في بلادهم؟

السؤال الرابع عشر: لماذا تعصبت الديمقراطية للنصرانية واليهودية، وعادت

الإسلام ونظامه حتى داخل الدول الإسلامية؟!

السؤال الخامس عشر: أين الديمقراطية من خلال شعارات «السلام، والتعايش السلمي، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والأمن الاجتماعي والسياسي»؟
وأين موقفها من سباق التسلح، واحتكارها لأسلحة الدمار الشامل، وضابط رضائها ممن يمتلك هذه الأسلحة ومن تسخط عليه إذا امتلك مثل هذه الأسلحة، وسعيها للسيطرة على العالم تحت مسمى: «العولمة، الأمم المتحدة، منظمة العدل الدولية وغيرها»؟

يقول الدكتور محمد عمارة^(١):

«... فلقد بدأت الحملة الفرنسية على مصر (١٢١٣هـ - ١٧٩٨م) مخططاً استعماريًا جديدًا يرمي إلى تفتيت هذا الشرق على أسس دينية ومذهبية وقومية، لتسهيل ابتلاع ولاياته وأقاليمه، ولشل مقاومة شعوبه بجعل بأسها بينها شديدًا في الصراعات الداخلية، بدلًا من توحيدها في مقاومة الاستعمار، وذلك بالعمل على جبهتي المسيحيين واليهود. فاجتذبت الحملة الفرنسية قطاعات من النصارى في مصر، قادهم المعلم يعقوب حنا (١٨٠١م)، الذي سماه «الجبرتي» (١٢٣٧هـ - ١٨٢٢م): «يعقوب اللعين». فكون هذا اللعين «فيلقًا» منهم، ضم نحو ألفين من الشباب، تزيوا بزى الحملة الفرنسية، وحاربوا مع الجيش الفرنسي ضد المصريين، تحت قيادة القائد الفرنسي «ديزيه». كما اجتذبت هذه الحملة فيلقًا ثانيًا من النصارى الأروام، قاده «برطلمين يني الرومي»، الذي اشتهر لدى العامة بـ «فرط الرمان».

ولقد تدرج المعلم يعقوب في مراتب الجيش الفرنسي، فمنحه الجنرال «كليب»

(١) انظر: مجلة الأزهر التي يصدرها مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، افتتاحية العدد (شوال ١٤٣٥هـ - يونيو ٢٠١٤م)، تحت عنوان: (مستقبلنا: تضامن وتكامل، أم تشرذم وتفتيت؟!) بتصرف.

(١٨٠٠م) - قائد الحملة بعد بونابرت - رتبة «كولونيل»، وأنعم عليه الجنرال «مينو» (١٨١٠م) برتبة «جنرال» في (١٨٠١م).

وقد عهد «كليبر» إلى المعلم يعقوب بأن يفعل بالمسلمين ما يشاء!... «وتطاولت النصارى من القبط والنصارى الشَّوام على المسلمين بالسَّبِّ والضرب، ونالوا منهم أغراضهم، وأظهروا حقدهم، ولم يُبقوا للصلح مكاناً، وصرَّحوا بانقضاء ملَّة المسلمين وأيام الموحدِّين!»^(١).

ولقد احتفلوا بانتصارات بونابرت على أهل «غزة» (١٧٩٩م)..

وكما يقول الجبرتي: «وأظهر النصارى الفرح والسرور بالأسواق والدور، وأولموا في بيوتهم اللواتم، وغيرُوا الملابس والعمائم، وتجمَّعوا لِلَّهِوِ والخلاعة، وزادوا في القبح والشناعة!»^(٢).

ومما له دلالة في هذا المسعى استخدام بونابرت لأول مرة مصطلح «الأمة القبطية» في مراسلاته مع الأقباط الذين تعاونوا معه^(٣).

فبدأت منذ ذلك التاريخ بواكير الاستخدام الاستعماري للفتنة الطائفية سبيلاً لتمزيق النسيج الوطني والحضاري لشعوب الشرق لتحقيق أهداف الاستعمار.

وبعد هزيمة الحملة الفرنسيَّة، ورحيل المعلم يعقوب مع جنودها، طلب في وصيته من إنجلترا «أن تحل محل فرنسا في عزل مصر عن محيطها الإسلامي، وعن تاريخها وهويتها العربيَّة الإسلاميَّة، وإحاقها بالهيمنة الإنجليزيَّة»^(٤).

وبعد وفاة المعلم يعقوب ذهب رفقاؤه إلى باريس بقيادة «نمر أفندي» معلنين الولاء

(١) عجائب الآثار في التراجم والأخبار (تاريخ الجبرتي)، عبد الرحمن حسن الجبرتي (٢/ ٣٥٠).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٥٤).

(٣) عادل جندي «المخططات الخطيرة» صحيفة وطني في ٢/ ٧/ ٢٠٠٦م

(٤) د. أحمد حسين الصاوي «المعلم يعقوب بين الحقيقة والأسطورة» ص (١٢٣-١٢٥) ط القاهرة ١٩٨٦م.

لبونابرت، ومتعهدين أن «يضعوا المصير التشريعات التي ترضى عنها فرنسا»^(١).
وعلى الجبهة اليهودية رمى بونابرت الخيوط للأقليات اليهودية، فأصدر إبان حصاره
لمدينة «عكا» (١٢١٣هـ - ١٧٩٩م) نداءه الشهير إلى يهود العالم، طالباً منهم معاونته في
بناء إمبراطوريته الاستعمارية (التخريبية)، مقابل العمل على إعادة ما أسماه «إرثهم
الشرعي» في فلسطين^(٢).

وعندما صعد نجم الإمبراطورية البريطانية في الشرق - بعد هزيمة فرنسا - أمسك
الإنجليز بهذه الخيوط والشباك التي صنعها بونابرت؛ وسعت لمواجهة المشروع
التوحيدي لأقطار الشرق...

وعبر عقود القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، وهي ذروة المد الاستعماري
على بلاد الشرق، نجحت الجيوش الاستعمارية في فرض الاحتلال، ومن ثم التجزئة
والتفتيت...

وجاءت اتفاقية «سيكس - بيكو» في مايو ١٩١٦م، لترسم خرائط هذه التجزئة
الاستعمارية «التخريبية» لشعوب الشرق وولاياته...

وبالموازنة مع ما صنعتته الجيوش الاستعمارية كانت مدارس الإرساليات التي بدأت
الدول الغربية إقامتها في المشرق العربي تفعل فعلها لتخريج كتائب فكرية من أبناء
الأقليات، تسعى لإحلال ثقافة التجزئة والتفتيت محل ثقافة الاتحاد والوحدة
الإسلامية.

ففي الجزائر ١٩٣٠م احتفل الفرنسيون بمرور قرن على احتلالهم تلك البلاد، وأعلن
قادتهم السياسيون والدينيون «أن عهد الهلال في الجزائر قد عَبَرَ، وأن عهد الصليب قد بدأ

(١) المصدر السابق، ص (١٢٩-١٣٠).

(٢) محمد حسنين هيكل «المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل»- الكتاب الأول ص (٢٣١-٢٣٢)-
طبعة القاهرة ١٩٩٦م.

وسيستمر إلى الأبد، وأن أرض الجزائر ستكون مهد الدولة المسيحية، تضاء أرجاؤها بنور مدينة منع وحيها الإنجيل .. وأنهم إنما يحتفلون لا بمرور قرن على وجودهم في الجزائر، وإنما بتشييع جنازة الإسلام في تلك البلاد»^(١).

وفي لبنان دعمت فرنسا العلمانية مدارس الإرساليات الكاثوليكية: وقال قناصلها هناك: «إن هذه المدارس تسعى للسيطرة على الشعب، وخلق جيش ماروني يتفانى في خدمة فرنسا.. ولجعل البربرية العربية (كذا) تنحني لا إرادياً أمام الحضارة المسيحية الفرنسية»^(٢).

وفي مصر سعت أوربا إلى إجبار مصر إلى العودة إلى حدودها الإقليمية، وفكّ الرباط الواحدوي الذي جمعها مع المشرق العربيّ والسودان والصومال وشواطئ اليمن .. وإلى فرض القيود على قدراتها العسكرية، مع ترك الحرية لها في «المالية»، كي تستدين من الغرب، وفي التشريع كي يتسلّل إليها القانون الأجنبيّ - قانون نابليون - فتنفكّ روابطها مع التشريعات الإسلامية الموحّدة لشعوب الشرق في القانون ..

كما بدأ التبشير في مصر بالعامية والعلمانية والدرونية من قبل خريجي مدارس الإرساليات!. وأصبح الشرق الإسلاميّ كيانات مشدودة بحبال التبعية للمركز الحضاريّ الغربيّ، والهيمنة الاستعمارية، وفكرة التغريب التي تساند جيوش الاحتلال.

• ومع قيام الكيان الصهيونيّ على أرض فلسطين ١٩٤٨م، سعى الاستعمار الغربيّ المدفوع بالنفوذ الصهيونيّ، إلى مزيد من التفتيت والتشردم لأقطار الشرق - تفتيت المفتت .. وتجزئة المجزأ - لتحويل الشرق إلى «فسيفساء ورقية» على أسس دينية ومذهبية

(١) محمود قاسم «الإمام عبد الحميد بن باديس الإمام الروحي لحرب التحرير الجزائرية»، ص (١١، ٢٢) - طبعة دار المعارف - القاهرة.

(٢) من مراسلات القناصل انظر: محمد السامك «الأقليات بين العروبة والإسلام»، ص (٣٧) - ١٩٩٠م.

وعرقية «إثنية» يكون بأسها بينها شديداً؛ وذلك حتى يتحقق الضمان لأمن إسرائيل.

وفي هذا التخطيط لهذه المرحلة الجديدة نشر المستشرق الصهيوني «برنارد لويس» في مجلة (Executive Intelligence Project) التي تصدر عن البتاجون - وزارة الدفاع الأمريكية - مخطّطاً يقترح فيه إعادة تفتيت العالم الإسلامي إلى ثلاثين كياناً سياسياً، بدعوى حلّ مشكلة الأقليات الدينية والمذهبية والثقافية..، وشغل هذه الكيانات المُسيّساتية بمشكلات الحدود والمياه والنفط والزواج والوراثة .. إلخ، مما سيجعلها جميعاً أضعف من إسرائيل لمدة نصف قرن على الأقل!.

• ونشرت المجلة التي تصدر عن المنظمة الصهيونية العالمية (الاتجاهات Kivunim) وثيقة «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات»، وذلك في عدد ١٣ فبراير ١٩٨٣ م .. تحدّثت فيها عن أن العالم العربيّ - الذي قسّمته اتفاقية «سيكس - بيكو» إلى (١٩) دولة، يجب المضي لتقسيمه من جديد .. ووفق عبارات هذه الاستراتيجية: «فإن مصر المفكّكة والمنقسمة إلى عناصر سلطوية كبيرة لا تشكل أيّ تهديد لإسرائيل، وإنما ضمانه للأمن والسلام لوقت طويل، وإن تزايد المواجهة بين المسلمين والأقباط، وإنشاء دولة قبطية في صعيد مصر، وإنشاء دويلات أخرى إقليمية ضعيفة هو مفتاح التطور التاريخي، وهذا في متناولنا الآن. فمتى تفتتت مصر تفتتت الباقون من حولها.

• في ٢٠ مايو ١٩٩٢م عقّدت ندوة بإسرائيل - بعد اختراق قطاعات من الأقليات - دعا إليها مركز «بارايلان» للأبحاث الاستراتيجية التابع لجامعة «بارايلان الإسرائيلية». شاركت فيها وزارة الخارجية الإسرائيلية وباحثون من «مركز ديّان» التابع لجامعة تل أبيب.. وذلك تحت عنوان: «الموقف الإسرائيلي من الجماعات الإثنية والطائفية في منطقة الشرق الأوسط» ..

ولقد ناقشت هذه الندوة هذه العناوين:

«حرب الخليج.. هل أنهت تقسيم لبنان؟»، «دعم إسرائيل للحركة الكردية»^(١)، «ثورة الشيعة في جنوب العراق»، «وحدة سوريا في ظلّ انتعاش الاتجاهات الانفصالية في المنطقة والعالم»، «إسرائيل ونضال جنوب السودان»، «الاستقطاب بين المسلمين والنصارى في مصر»، «إسرائيل ونضال البربر في شمال إفريقيا»، «الشيعة في أقطار الخليج .. هل يثورون كما ثارت شيعة لبنان؟»، «إسرائيل ودول الجوار في إفريقيا: إثيوبيا - تشاد - السنغال»، «العلاقات بين إسرائيل وتركيا - إيران - إثيوبيا».

وقد شارك في هذه الندوة نفرٌ من أبناء هذه الأقليات - كشف النقاب عن صفحات قديمة في مخطّط التفتيت لدول الشرق تمت فيها «اتصالات» و«محاولات» صهيونية مع أفراد الطوائف والملل والأقوام العرب والمسلمين سبقت قيام دولة إسرائيل ١٩٤٨ م من الثلاثينيات والأربعينيات!

وفي توصيات هذه الندوة: تمّ التأكيد على أن مخطّط التفتيت هو جزء من «المصالح العليا .. والقضايا المهمة في المجال الاستراتيجي لإسرائيل»، وعن «تبني الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة تقوم على دعم الأقليات غير العربية (العرقية)، والعربية (الطائفية) في الشرق الأوسط، وتأييد طموحاتها ورغباتها في تقرير المصير، وإقامة كيانات مستقلة.. فهذه الأقليات شريكة في المصير، ولا بد أن تقف مع إسرائيل في مواجهة ضغط الإسلام والقومية العربية»^(٢).

وهكذا تمّ التخطيط لتحريك الأقليات لهزّ استقرار المجتمعات المستقرّة، ولإعادة

(١) كان الملا مصطفى البرزاني (١٣٢١ - ١٣٩٩ هـ - ١٩٠٣ - ١٩٧٩ م) قد زار إسرائيل سرّاً في ستينيات القرن العشرين .. وكان الدكتور محمود عثمان هو الذي يقوم بالترجمة بينه وبين الصهاينة، ومنذ ذلك التاريخ بدأ التنسيق بين إسرائيل والحركة الانفصالية الكردية.

(٢) «ندوة الموقف الإسرائيلي من الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي»، ص (٦) - ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر - طبعة القاهرة ١٩٩٢ م. وانظر كتاب: «الغرب والإسلام: تاريخ من الغزو والتزييف وغواية الأقليات» ص (١٣١ - ١٤٣) - طبعة مكتبة وهبة. القاهرة ٢٠١١ م.

تفتيت الكيانات القُطريَّة - التي سبق تفتيتها - من المغرب وحتى الهند، ومن الصومال وحتى تركيا، كما جاء في ها التخطيط، الذي بدأه بونابرت، وتابعته الإمبرياليَّة الغربيَّة والعنصريَّة الصُّهيونيَّة حتى هذه اللحظات.

•• المقاومة الإسلاميَّة لمخطط التفتيت:

وفي مقابل ذلك كان الوعي الإسلاميُّ حاضرًا في مواجهته، ومواكبًا للمراحل التي مرَّ بها، وساعياً إلى إيقاظ الأُمَّة لتواجهه بالتضامن والتكامل والاتحاد.

ولأن الشريعة الإسلاميَّة وفقه معاملاتها هو عامل توحيد للأُمَّة، وهو عقلها القانونيُّ، ومؤسَّساتها التشريعيَّة، رأينا الاستعمار يجعل عَلمنة القانون في البلاد التي خضعت للاستعمار عامل إلحاق لها بالمركزيَّة الغربيَّة، ومن ثمَّ غَرَبها عن التشريع الإسلاميِّ الموحد هُويَّتها، ورأيانه يجعل العَلمنة حقاً من حقوق الغزو والقهر العسكريِّ.

وكذلك الحال مع اللغة العربيَّة - لغة القرآن الكريم - التي مثلت رباطاً توحيدياً لكل قوميات الجامعة الإسلاميَّة، عاشت في ظلال وحدتها اللغات واللهجات القوميَّة المختلفة.. فجاء الاستعمار ليقطع روابط هذه الوحدة اللغويَّة، وليدعو إلى كتابة البربريَّة بحروف فرنسيَّة للفصل بين الإسلام والاستعراب.. وفصل الدين عن القانون المدنيِّ، وحصره في الاعتقاد وحده.

وأمام عوامل التفتيت القانونيَّة واللغويَّة هذه، رأينا مقاومة عبدالله النديم (١٣١٣هـ - ١٨٩٦م) لاستخدام العاميَّات بدلاً من الفُصحى، وردّه على هذه الدعاوى بمقال عنوانه: «التفريط في اللغة إضاعة للذات»^(١).

وكان فرض القانون الأجنبيِّ عامل تفتيت للعقل القانوني للأُمَّة، واغتصاباً استعماريّاً للسيادة الوطنيَّة.

وعندما فرض الاستعمار الإنجليزي عموم بلوى القانون الأجنبي على القضاء الأهلي المصري ١٨٨٣ م «اتخذت المقاومة الوطنية الإسلامية عقل تقديم «البديل الإسلامي» لهذا القانون، فقام محمد قدري باشا (١٣٠٦ هـ - ١٨٨٨ م) بتقنين أربعة من كتب الفقه الحنفي، بديلاً فقهياً مقنناً، ليقيم الدليل على وفاء الفقه الإسلامي بحاجات القضاء العصري في بلادنا»^(١).

ومن أمعن النظر في كتب الفقه ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية، وأن أبوابها مستوعبة للأحكام الجارية: كالشركة، والمضاربة، والقرض، المخابرة، والعارية، والصلح، وغير ذلك.

وبحر الشريعة لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وأحياها بالسقي والري، وجميع مذاهب السياسات منها بمنزلة الفرع.

• وقد تساءل الكثير من العلماء والفقهاء والدعاة من تركيا إلى الهند لوجود دول إسلامية متصلة الأراضي، متحدّة العقيدة، يجمعهم القرآن.. وهم يتصفون بين الناس بالشجاعة والبسالة: أليس لهم أن يتفقوا على الذبّ والإقدام كما اتفق عليه سائر الأمم؟. ولو اتفقوا فهذا أصل من أصول دينهم ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠).

• أما الجِنْسِيَّةُ فليست معروفة عند المسلمين، ولا لها أحكام تجري عليهم، لا في خاصّتهم ولا عامّتهم، وإنما الجِنْسِيَّةُ عند الأمم الأوربيّة تشبه ما كان يسمّى عند العرب عصبيّة.. ولقد جاء الإسلام فألغى تلك العصبيّة الجاهليّة، ومحا آثارها، وسوّى بين الناس في الحقوق، فلم يبق للنسب ولا لما يتصل به أثر في الحقوق ولا في الأحكام.

فالجِنْسِيَّةُ لا أثر لها عند المسلمين قاطبة، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبْيَةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخَّرَهَا بِالْأَبَاءِ، إِنَّمَا هُوَ مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، النَّاسُ كُلُّهُمْ بَنُو آدَمَ،

وَأَدَمُ خُلِقَ مِنْ تُرَابٍ { ^(١) ، وَرُويَ كَذَلِكَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلُهُ: { لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَى عَصِيَّةٍ } ^(٢) .

ونجح الاستعمار في إسقاط الخلافة الإسلامية سنة ١٩٢٤م، وحطّم الوعاء والرمز التاريخي لوحدة الأمة وتكامل دار الإسلام، وقامت حملة فكرية ظالمة لتشيويه صورة الخلافة الإسلامية، واتهامها بالاستبداد والشيوقراطية، كما جاء في كتاب (الإسلام وأصول الحكم) لعلّي عبد الرازق (١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م) - الصادر سنة ١٩٢٥م.

وقد قدّم الدكتور عبد الرازق السّنهوريُّ باشا [١٣٩١هـ - ١٩٧١م] أطروحته عن إحياء الخلافة الإسلامية، التي تحقق المقاصد الأساسية للخلافة، وهي:

- ١- وحدة الأمة الإسلامية.
- ٢- تطبيق الشريعة الإسلامية.
- ٣- تكامل أقطار دار الإسلام.

وفي هذه الأطروحة نفى السّنهوريُّ باشا مهمّة الكهانة والشيوقراطية عن الخلافة الإسلامية، لأن الخليفة ليست له سلطة روحية شبيهة بما تنسبه النصارى للبابا في روما، فهو لا يملك شيئاً من دون الله، ولا يحرم من الجنة، وليست له شفاعة يستغفر بها للمذنبين، بل هو عبد من عباد الله لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً، ولي أمور المسلمين في حدود معينة.. وعلى الخليفة أن يطبّق أحكام الشريعة الغراء، مراعيّاً ظروف الزمان والمكان، وأن يطلب من المجتهدين أن تجتمع كلمتهم على ما فيه مصلحة الأمة ^(٣) .

(١) أخرجه الترمذي: أبواب المناقب، ح (٣٩٥٥)، وقال: حديث حسن، وأبو داود: ك: الأدب، ب: في التفاخر بالأحساب، ح (٥١١٦)، وأحمد، ح (٨٧٣٦).

(٢) أخرجه أبو داود، ح (٥١٢١)، وضعّفه الألباني.

(٣) إسلاميات السّنهوريِّ (١/ ٣٦٥، ٣٦٦) دراسة: د/ محمد عمارة - ط دار السلام - القاهرة ١٤٣١هـ.

ولقد أشار السَّنهورِيُّ إلى ضرورة التمهيد للوصول إلى إقامة هذه السلطة الإسلاميَّة الاتحاديَّة والجامعة بعدَّة نهضات في التشريع .. واللغة .. والاقتصاد .. والمعارف والعلوم .. إذ يجب التفكير في ربط الأمم الشرقيَّة بروابط اقتصاديَّة ولغويَّة وقانونيَّة قبل التفكير في ربطها بروابط سياسيَّة، فإن هذه تأتي تالية لتلك ..

لقد كتب السَّنهورِيُّ باشا هذا الذي كتبه عن إحياء الخلافة الإسلاميَّة لتكون عصبه أُمم شرقيَّة قبل عقود كثيرة من تفكير الأحزاب المسيحيَّة في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا في إقامة السوق الأوربيَّة المشتركة التي مهَّدت لإقامة الاتحاد الأوربيِّ.

فقد سرقوا دعوته وفكرته، وحوَّلوها على أرض الواقع، وغفلت عنها شعوب الشرق المسلمة، التي لا تزال ترزح تحت وطأة التشرذم والتفتت باسم الديمقراطيَّة والحرية.

ولن تملك هذه الشعوب سيادتها على وطنها ومقدَّراتها واستثمار ثرواتها في رفاهية شعوبها إلا بتطبيق شريعتها، واستقلال هويَّتها القانونيَّة والحضاريَّة عن الغزو الغربيِّ الذي اغتصب سيادتها في الفقه والتشريع والقضاء تحت مسمَّى الديمقراطيَّة، وغيرها من المناهج الأرضيَّة « انتهى.



ونعود فنقول: مع تزامم الأسئلة الخمسة عشر السابقة، وتشابُك وتصارع الإجابات عليها، إلَّا أننا لا بُدُّ أن نعالج القضية بموضوعيَّة؛ حيث توجد آليات للديمقراطيَّة لا تتعارض مع شريعتنا أو مصالحنا.

من أجل ذلك ننتقل إلى الوقفة التاليَّة.

وقفة بين الإسلام والديمقراطية

الديمقراطية الغربية الحديثة	النظام الإسلامي
<ul style="list-style-type: none"> • نظام بشري صادر عن عقول يعترىها الضعف والنقص والهوى. 	<p>١ نظام إلهي صادر عن العليم الخبير ﴿قُلْ أَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّٰهُ﴾ [بقرة: ١٤٠]، ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ﴾ [أعراف: ٥٤] لا يجاي أحدًا.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • قائم على الحزبية والفرقة والاعتداء. 	<p>٢ يحثّ على: الوحدة والجماعة والاعتصام، ونبد الفرقة والاختلاف والتحزب.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الغاية فيه تبرّر الوسيلة. 	<p>٣ الغاية فيه لا تبرّر الوسيلة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الحكم فيه للشعب ومن الشعب للشعب. 	<p>٤ الحكم فيه لله وحده ﴿إِنِ الْحُكْمُ اِلَّا لِلّٰهِ اَمْرًا اَلًا تَعْبُدُوْا اِلَّا اِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠].</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الحرية فيه معناها الإباحية. 	<p>٥ الحرية فيه معناها: العبودية، العقل، التكليف، الحساب، المسؤولية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • نواب الشعب فيه يُختارون بالترشيح والانتخاب. 	<p>٦ نواب الشعب فيه يُختارون بالتزكية. (التقوى، العلم، الاستقامة، الخبرة).</p>
<ul style="list-style-type: none"> • يتبنّى العلمانية، والليبرالية، والحدائثة، ... 	<p>٧ لا يعرف سوى صبغة الله ﴿هُوَ سَمَّكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٨].</p>
<ul style="list-style-type: none"> • قائم على التدليس، والدكتاتورية، والاستغلال. 	<p>٨ قائم على الشورى والعدل والوضوح.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • هو مصدر هذه القوانين التي تسلب الحريات، وتقيّد الناس باسم القانون. 	<p>٩ لا يعرف «قوانين الطوارئ، الأحكام العرفية، قوانين الإرهاب».</p>
<ul style="list-style-type: none"> • هو الذين يناسبهم في بلادهم لما يتصفون به من البلاد، وعدم الغيرة، والمادية التي يحيون فيها. 	<p>١٠ هو الذي يناسب عقيدتنا، وثقافتنا، وتديّتنا، وبيئتنا، والعزّة لنا فيه تكون باتباعه، وليس في غيره.</p>

١١	في أتباعنا لديمقراطيتهم تقاربٌ منهم وتشبّه بهم، ودليل على التبعية، وأنا الأدنى.	• هم حريصون على تصديره لنا لنكون تبعاً لهم على الدوام.
١٢	نظام ثبت نجاحه وثباته خلال القرون الطويلة لأكثر من أربعة عشر قرناً وذلك بالمحافظة على أصوله وفروعه، وكتابه ولغته، والوحدة والترابط بين أبنائه، وإن اختلفت لغاتهم وبلدانهم.	• نظام يعاني إلى اليوم في بلاده الأمرين، ويقود شعوبه إلى ما لا يُحمد عُقباه.
١٣	شرع الحدود والختان، وحرم الخمر، والزنا، والرّبا، وكلّ ضارّ.	• نظام رأساليّ قائم على الرّبا، وتحريم الإعدام والختان، وعلى حرّية الجنس، فهو نظام يصادُ شرع الله ﷻ.
١٤	نظام عالمي، ساد العالم بعالميته.	• نظام يحاول نزع هذا الحقّ من المسلمين بفرض العولمة والنظام العالمي الجديد.
١٥	أهله لا يحملون الحقد ولا الحسد ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينِي﴾ [كافرون]. ﴿هَتَأْتُمْ أَوْلَاءَ مُجْبُوتِهِمْ وَلَا يُجْبُوتُكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩].	• أهله يملؤهم الحقد الصليبي، والعداوة للإسلام، وهذا ظاهر في متدياتهم في الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدوليّ، وأحلافهم.
١٦	له تشريعه الخاص في الحياة الاجتماعيّة، وخاصة المرأة والموارث.	• نظام يجارب، ويصادُ كل ما هو تشريع إسلامي، لا من أجل أنه غير صالح، ولكن من أجل أنه إسلامي.
١٧	نظام كلّه خير وميزات، وليس فيه شرٌّ ألبته.	• تجد أن كل ما فيه من ميزات قد حنّنا عليها الإسلام واقبسه منّا، وما فيه من شرٍّ حدّرنا الإسلام منه.
١٨	قد يقبل بعض القيم والمبادئ والآليات من الديمقراطية كنظام حديث يساير العصر.	• لا يقبل إلاّ إسلاماً أمريكياً مدهائناً.

<p>● نظام لا يحمل إلا الفرقة والشر، والقتل وأسلحة الدمار، والتخويف والبطش.</p>	<p>يحمل الهداية والحق والنور والعدل والوحي الصحيح معه؛ فهو داع لا مدعو، وهو رحمة مُهداة، ونعمة وأمل.</p>	<p>١٩</p>
<p>● كل يوم في قانون جديد، ونظام جديد، ومعالجة لعيوبه مما تسبب في الكساد والبطالة.</p>	<p>غير قابل للتعديل في أصوله وثوابته، ولكنه متطور في قبول كل جديد يفيد البشرية.</p>	<p>٢٠</p>
<p>● نظام مادي قاس، يجعل الناس هالكين في دوامة المادة والعمل لدفع تكاليف الرفاهية والترف.</p>	<p>نظام يهتم بالروح والجسد والمادة وغيرها، فهو وسط بين تقيضين (المادية والرهبانية).</p>	<p>٢١</p>
<p>● فرق الناس إلى طبقات: سادة ومحتكرون للثروات، وآخرين خدام وعبيد لهذا النظام الحديث.</p>	<p>ساوى بين الناس ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَفْضَلُكُمْ ﴾، وجعل المؤمنين إخوة ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٣، ١٠]</p>	<p>٢٢</p>
<p>● لا مانع من تحالفه ولو مع الشيطان من أجل مصالحه.</p>	<p>لا يصلح معه شريك آخر أو نظير، لأنه متفرد بنظامه الرباني المتكامل ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (دين) ﴿ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ (دنيا)، ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (نظامًا) [المائدة: ٣].</p>	<p>٢٣</p>
<p>● يعمل بنظام المؤامرات واللداسائس والفتن.</p>	<p>لا يعرف إلا نظام الحق والعدل ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَمْنًا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ الْحَقَّ كَنْهُ أَعْمَى ﴾ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَؤُا الْأَلْبَابِ ﴿ [رعد: ١٩].</p>	<p>٢٤</p>
<p>● نظام يعتمد على العقل المادي دون الوحي، وهو يضاد الفطرة السليمة.</p>	<p>نظام يعتمد فيه العقل على الوحي، فهو يكمله ولا يضاده، متوافق مع الفطرة السليمة.</p>	<p>٢٥</p>
<p>● نظام قائم على سرقة ثروات الشعوب، وتاريخه القصير مملوء بهذه السرقات (من الهند، وأفريقيا، والهنود الحمر..).</p>	<p>لم يسرق يوماً ثروات أرض فتحها، بل ما دخل بلدًا ما إلا وازداد خيرًا وعلما وناءً ونظامًا فهو يختيرهم بين الجزية أو الإسلام أو الحرب، لفتح المجال أمام دين الله تعالى للشعوب.</p>	<p>٢٦</p>

<p>● هذا النظام كان وراء الفتن والحروب في هذا القرن (الحربين العالميتين الأولى، والثانية)، والفتنة بين أبناء البلد الواحد.</p>	<p>لا يعرف بثّ الفتن ، بل يعتبر الفتنة نائمة، ملعون من أيقظها.</p>	<p>٢٧</p>
<p>● لا يتقيد بمرجعية الشريعة، ولا يقف عند ثوابتها، وجذورها غريبة، تنقل مصدرية الأحكام إلى الأهواء البشرية التي تطلق عنانها بلا حدود أو قيود.</p>	<p>نظام قائم على نظام الشورى المستمد من القرآن والسنة، وهو يدور في فلك المباحات والبدائل المشروعة.</p>	<p>٢٨</p>
<p>● الأمم المتحدة التابعة للدول الديمقراطية تفرق بين دولة وأخرى. راجع قرارات الأمم المتحدة تجاه إسرائيل، وحظر انتشار الأسلحة النووية، وموقفها من فلسطين، ونظام القيتو الذي هو حق للدول الخمس الكبرى فقط دون بقية دول العالم.</p>	<p>لا يعرف التحيز إلا للحق، ولا يعرف التعصب لـ «لون أو جنس أو شعب».</p>	<p>٢٩</p>
<p>● هذا النظام هو الذي اخترع (وسائل التعذيب) وصدرها للعالم، وتفنن في نظم التعذيب، والحبس، وإصدار قوانين الطوارئ، والأحكام العرفية، والإرهاب.</p>	<p>لا يعرف وسائل التعذيب، وانظر لنظام الحدود والعقوبات في الإسلام.</p>	<p>٣٠</p>
<p>● نظام قائم على: العلمانية، الليبرالية، الحداثة، المادية.</p>	<p>هو نظام قائم على: (١) عقيدة (٢) عبادة (٣) معاملة (٤) أخلاق (٥) تشريع وولاء.</p>	<p>٣١</p>
<p>● الديمقراطية تميز للناس أن يختاروا الحكم الذي يترأى لهم، كل حسب هواه.</p>	<p>لا يجوز فيه أن يُخَيَّر المسلمون بين أن يُحكّموا بدينهم، وبين أن يُحكّموا بغيره.</p>	<p>٣٢</p>
<p>● السيادة والسلطة للشعب.</p>	<p>السيادة والسلطة لشرع الله تعالى الذي يطبقه السلطان المختار من قبل الأمة.</p>	<p>٣٣</p>

<ul style="list-style-type: none"> • لا توجد ضمانات ضدَّ طغيان الأغلبية في البرلمان، فهي تمتلك حق التشريع، وهي تمتلك أن تعصف بحقوق الأقلية، لأنَّ إرادتها مطلقة؛ لأنها تمثل إرادة الأمة صاحبة السيادة، والنتيجة الطبيعية هي الاستبداد والطغيان. 	<p>الطغيان فيه محرّم، والظلم فيه محرّم ولا إرادة مطلقة لأحد فيه سوى الله ﷻ، ولرسوله ﷺ.</p>	<p>٣٤</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إعطاء صفة الحق والصواب لمبدأ العدد والأكثرية. 	<p>إعطاء صفة الحق والصواب لله ﷻ من خلال الشرع.</p>	<p>٣٥</p>
<ul style="list-style-type: none"> • سيادة الأكثرية الطريق لتطبيق شرائعهم. 	<p>تطبيق الشريعة مقدمة لسيادة الأمة، أو تطبيق الشريعة قبل سيادة الأمة.</p>	<p>٣٦</p>
<ul style="list-style-type: none"> • يعتمد على الأغلبية، أيّ أغلبية، مهما كانت نوعيتها. 	<p>الإسلام ذمّ الأكثرية الغوغائية، وأعلى شأن أهل الخبرة والعلم والفقهاء، والصالحين والمصلحين وإن كانوا قليلاً.</p>	<p>٣٧</p>

